

الإطار السياسي للتوجه نحو البرلمان الإلكتروني

• د. علي الصاوي

هل التوجه نحو البرلمان الإلكتروني قرار سياسي أم قرار فني؟؟
المنظمات ظاهرة مركبة، فهي تجمعات بشرية من ناحية، وكيانات إدارية من ناحية أخرى. وإدارة التغيير في المنظمة مسألة معقدة أيضاً، لأنها تتعلق بالجانبين معاً، الذاتي والموضوعي. والبرلمان هو منظمة، مركبة، بحكم تعريفه، وبالنظر الى تركيبه السياسي من ناحية، وعلاقة الأمانة العامة بالأعضاء من ناحية أخرى. فكلما كان موضوع التغيير فنياً وإجرائياً (كان يتعلق بنظام حضور الموظفين بالأمانة العامة، مثلاً) كلما غلب عليه الطابع الإداري، بينما يغلب الطابع الذاتي على الموضوعات السياسية، مثل قواعد عمل اللجان، أو نظام الكلام في الجلسات.

وفي الحقيقة، ينطبق هذا التحليل على مسألة التوجه نحو البرلمان الإلكتروني، باعتباره أنه قرار سياسي، وليس تحولاً حتمياً تفرضه طبيعة عمل المنظمة^١، بينما في المؤسسات السياسية فهو قرار يخضع لحسابات "الجدوى السياسية" أكثر من "الجدوى الاقتصادية". وحتى عندما تصبح الجدوى الاقتصادية عنصراً جوهرياً في زيادة الجدوى السياسية^٢، فإنها تكون عاملاً مرجحاً لدى صانع القرار في المؤسسة، وربما العاملين في المؤسسة أيضاً. وحتى في هذه الحالة - الاقتصادية - لا يعد التحول نحو البرلمان الإلكتروني سلوكاً حتمياً أو ملزماً، على الأقل من الناحية القانونية والناحية السياسية أيضاً.

ومن ناحية ثالثة، فإن التوجه نحو البرلمان الإلكتروني لا يزال في مرحلته الابتدائية والتجريبية، ولم يصبح بعد سمة عضوية في بنية البرلمانات المعاصرة أو الآلية الوحيدة في تشغيل البرلمان وممارسة فعالياته.

والملاحظ أنه حتى في البرلمانات التي قطعت شوطاً متقدماً في الأخذ بالبرلمان الإلكتروني (وليست كلها في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية، بل تنافسها تجارب من شرق آسيا وبعض البرلمانات الأفريقية أيضاً)، تظهر ملامح هذا التوجه الإلكتروني بصفة أساسية في الأعمال الداخلية للبرلمان، أي هيكله التنظيمي وأسلوب إدارة أعماله، ولم تشمل - بنفس الكفاءة على الأقل - علاقات

البرلمان بالحكومة، أو بالمجتمع والرأي العام، فمثلاً لا يزال التفاعل بين المواطن والبرلمان يسير بالطرق التقليدية (إرسال شكاوى - طلب دعم ممثل الدائرة / المنطقة - أعمال الدعاية الانتخابية...).

كذلك لا تزال التفاعلات الرئيسية بين البرلمان وهيئات المجتمع المدني بالطرق غير الإلكترونية مثل (اللقاءات - الاجتماعات - جلسات الاستماع...). وأيضاً، لا تزال الصحف وسيلة نشر اتجاهات الرأي العام وتوسط العلاقة بين البرلمان والرأي العام، حتى وإن استخدمت الصحف موقعها على الإنترنت لأغراض التسويق والاتصال مع القراء^٣.

أي أن التوجه نحو البرلمان الإلكتروني لا يزال "توجهاً نحو الداخل" أكثر منه توجهاً "نحو الخارج".

وفي الغالب نجد أن هناك خمسة مجالات أساسية تبرز فيها ملامح الأخذ بالبرلمان الإلكتروني في التجارب المعاصرة، هي:

الشؤون المالية (مكافآت الأعضاء، مرتبات العاملين، المشتريات، الحسابات...).

الشؤون الإدارية (حضور وانصراف الموظفين، ملفات الإجازات والدرجات والترقيات...).

إدارة الجلسات العامة (نظام التصويت الإلكتروني، نظم الصوت والدوائر التلفزيونية لنقل أعمال الجلسة...).

وإن كان بدرجة أقل في أعمال اللجان.

حفظ الوثائق البرلمانية (المضبطة، الأرشيف الإلكتروني، قواعد بيانات المجلس..)

الإعلام والاتصال البرلماني (الرائد الصحفي، صفحة البرلمان، عنوان / حساب إنترنت للأعضاء، الاتصال بوكالات الأنباء والصحف، الاتصال بالمنظمات البرلمانية العربية والدولية..).
وبرغم الكلفة الاقتصادية للأخذ بهذه التطبيقات للبرلمان الإلكتروني، فأغلب الظن أنها تمثل تحدياً أقل مما تمثله الاعتبارات السياسية.

إن، يمكن القول بأن التوجه نحو البرلمان الإلكتروني نوعان: الأول: نحو الداخل، ويتأثر بالاعتبارات الفنية والجدوى الاقتصادية كثيراً، وبالقرار السياسي بدرجة أقل. النوع الثاني: نحو الخارج، ويتأثر بالاعتبارات السياسية كثيراً، وبالجوانب الفنية والاقتصادية بدرجة أقل.

أخيراً، فإن تطبيق التوجه نحو البرلمان الإلكتروني ليس مسألة تنظيمية فقط أو تتعلق بأعمال الجهاز الإداري للمؤسسة البرلمانية، وإنما هو قرار ذاتي يتخذه العضو، فلا يمكن نجاح التوجه نحو البرلمان الإلكتروني بدون وجود توجه مماثل لدى أعضاء البرلمان أنفسهم، أو بدون رغبتهم في الانخراط في أساليب عمل البرلمان الإلكتروني وإلا اقتصر تطبيق هذا التوجه على مجرد وسائل الإعلام البرلماني أو الدعاية لمنجزات الأمانة العامة - برغم أهميتها - ولا يمتد إلى أساليب ممارسة الأعضاء لمهامهم البرلمانية. فالأعضاء هم الذين يشكلون قوام البرلمان وأجهزته وهم الفاعلون الأهم فيه، ولا يكفي تدريب الموظفين بالأمانة العامة على استخدام تقنيات الاتصال الإلكتروني للوصول إلى البرلمان الإلكتروني وإنما هم أجهزة معاونة - برغم أهمية دورهم - للأعضاء، وليسوا بديلاً عنهم. بعبارة أخرى، فمن الصعب تصور برلمان إلكتروني يطبق فقط في نطاق الأمانة العامة للبرلمان ولا يمتد إلى أعضاء البرلمان أنفسهم.

أكثر من هذا، يمكن القول أيضاً بأنه يصعب نجاح "البرلمان الإلكتروني" بدون مواكبة معقولة لهذا التوجه لدى ثلاثة أطراف خارج المؤسسة البرلمانية ككل، وهم:

الإعلام (المثري والمسموع والمكتوب): من حيث مجالات اهتمامه بالبرلمان ومخرجاته وأعضائه.

بيوت الخبرة البرلمانية والمجتمع المدني والخبراء البرلمانيون: من حيث كونهم عناصر جوهرية غير رسمية في نظام العمل البرلماني.

الحكومة: من حيث تفاعلاتها شبه الدائمة مع البرلمان، ولاسيما في المجالات الرقابية.

من هنا تأتي أهمية التركيز على العلاقة بين البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية، والبحث في استحقاقات كل منهما على الآخر، وتجارب دول معاصرة في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق أيضاً، يتضح الطابع السياسي- الإداري في إنجاح التوجه نحو البرلمان الإلكتروني، حيث يعتبر قراراً برلمانياً ولكنه متأثر جوهرياً بسياسات الحكومة نحو عصر التقنية الإلكترونية، وبمستوى تحديث الأعلام، وبقدرة الفاعلين غير

الرسميين (كالخبراء والمجتمع المدني) على استيعاب واستخدام تقنيات البرلمان الإلكتروني، ناهيك عن تأثير مستوى "الثقافة التقنية" لدى الجمهور العام.

إلا أن هذا التحليل النقدي لشروط ومتطلبات البرلمان الإلكتروني لا يجب أن يؤدي إلى تأخير السير فيه، بل ربما يدفع نحو التفكير في طرق توفير عناصر البيئة المواتية له، فكلما كانت النظرة إلى هذا التوجه سياسية كلما جعلته ذا طبيعة مؤسسية.

وتفصيل تلك العلاقة الارتباطية بين القرار السياسي والقدرات المؤسسية للبرلمان الإلكتروني هو الذي يشكل عناصر الإطار السياسي للتوجه نحو البرلمان الإلكتروني، على النحو التالي.

خمس عناصر للتوجه نحو البرلمان الإلكتروني كقرار سياسي

العنصر الأول: التقنين

- يأتي التشريع كضرورة لتنظيم علاقات، وتحديد واجبات، وإسباغ صفة الإلزام على الأطراف المتفاعلة معاً. ويحتاج التوجه نحو البرلمان الإلكتروني إلى "تدخل تشريعي" من مستويين، الأول هو القانون العادي، والثاني هو اللائحة الداخلية للبرلمان.

- ومن الضروري أن ينسجم المشرع العادي مع المشرع "اللائحي" في الاتفاق على الأولويات وعلى نطاق الإلزام وقواعد الجزاء فيما يتعلق بالتوجه نحو البرلمان الإلكتروني، لكي لا يكون المشرع العادي في جانب والمشرع اللائحي في جانب موان، بل يكمل كل منهما الآخر، ولكن تكون المرونة في نظرة المشرع اللائحي أكبر منها في نظر المشرع العادي، لأسباب عملية ومعروفة.

فعلى سبيل المثال يصبح من المستغرب أن يكون التصويت في الانتخابات البرلمانية إلكترونياً بينما يكون التصويت في جلسات البرلمان بطريقة رفع الأيدي ٥، حينئذ ينخفض مستوى الانسجام بين نظرة المشرع العادي وتوجه المشرع اللائحي إزاء قيمة البرلمان الإلكتروني.

وفى أحيان أخرى، قد يبتعد المشرع اللائحي عن توجه المشرع العادي، إلى درجة التناقض، كأن ينص القانون العادي على الأخذ بأسلوب التوقيع الإلكتروني بينما يسير العمل داخل البرلمان فقط بالأساليب الورقية ومهر المستندات بالأختام الأصلية لاعتمادها. - ويتطلب التوجه نحو البرلمان الإلكتروني تقنياً قانونياً ولائحياً، أمرين:

أولاً: اعتباره هدفاً استراتيجياً، كأن ينص المشرع على "مرحلة انتقالية" يبدؤها البرلمان الإلكتروني باعتباره قاعدة العمل في البرلمان.

ثانياً: اتجاه المشرع اللائحي إلى "إقرار" أساليب عمل البرلمان الإلكتروني في أحكام اللائحة، أو على الأقل اتخاذ قرار يفوض الأمانة العامة في تطبيق خطة محددة للبرلمان الإلكتروني ومحاسبتها عن معدلات الإنجاز بشكل دوري (٣-٦ أشهر على سبيل المثال).

ومن المقترحات لهذا التدخل التشريعي لإقرار البرلمان الإلكتروني البدء بالمجالات التالية:

الدورة المستندية، ومن أمثلتها:

طريقة طرح موضوعات لإدراجها في جدول أعمال اللجان والجلسات العامة.

إعلان جدول الأعمال وتوزيعه مع مرفقاته للأعضاء، والهيئات

الرسمية الأخرى.

تداول تقارير اللجان وقرارات هيئة المكتب بين أجهزة المجلس. نظام تسجيل الحضور والانصراف للموظفين بالأمانة العامة. أسلوب التصويت "طريقة أخذ الرأي".

إعلان النصاب داخل الجلسة العامة.

عرض المتحدث في الجلسة العامة صوت وصورة على شاشات داخل القاعة وللشرفات، في استراحة الأعضاء، ومواقع أخرى. إعداد إحصاءات عمل الجلسة العامة وإعلانها "مثل عدد المتحدثين، توزيعهم السياسي، عدد التشريعات ونسب إقرارها / رفضها / تعديلها، عدد جلسات المجلس..

العنصر الثاني: التمويل

تنوعت مصادر التمويل "المتاحة والمحتملة" لدعم التطوير

البرلماني في الدول العربية منذ مطلع الألفية بشكل ملحوظ، ربما في ضوء التحولات الدرامية في العلاقات الدولية للدول العربية أو تحت تأثير موجات المد الديمقراطي القادمة من اتجاهات مختلفة.

فبالإضافة إلى المخصصات السنوية للبرلمان ضمن الموازنة المالية للدولة، نجد أن أغلب الدول العربية تعد دولاً متلقية للمنع والمساعدات الخارجية، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، كذلك، توجد مؤسسات إقليمية ودولية ذات طابع فني متخصص هي التي تقوم بتدبير التمويل لمشروعاتها البرلمانية في المنطقة بحيث تلعب دور مدير التمويل fund raiser ودور منفذ

المشروع مقابل تعاون رمزي من البرلمانات المتلقية للتمويل (مثل تدبير مقر لإدارة المشروع أو تسهيلات لوجيستية للفريق المنفذ للمشروع..).

إلا أن هذا كله لا يكفي لتمويل توجه نحو البرلمان الإلكتروني في المجالس العربية لسببين على الأقل، أولهما أنه تمويل غير شامل، والثاني، أنه تمويل غير مستدام.

ففي الدول التي تتسم بالمركزية السياسية وهيمنة البيروقراطية و سطوة الهاجس الأمني، غالباً ما ينحصر نطاق هذه المشروعات في الأمانة العامة للمجلس، وبالتحديد في نطاق الموظفين وليس الأعضاء، ولا يسمح لها إلا بتقديم مشتريات من الأجهزة والحاسب أو برامج تدريبية إدارية الطابع كالتي تصلح لمختلف المنظمات الإدارية "غير البرلمانية"، مثل مهارات القيادة، إدارة الوقت وإدارة التغيير وما شابه.

بعبارة أخرى، فهذا التمويل للبرلمان في هذه الحالة قد لا يفيد كثيراً في الدفع نحو التغيير، والتطوير المؤسسي عموماً، والتوجه نحو البرلمان الإلكتروني خصوصاً بقدر ما يخدم الوضع القائم ويكرسه وربما يطيل عمره.

أما في الدول التي لا تفرط أو تبالغ في سطوة البيروقراطية والأمن

وتقدم درجة أكبر من التسامح إزاء المنح الأجنبية في مجال التطوير البرلماني، فرما نجد هذه المشروعات غير شاملة أيضاً، وإن كان لأسباب عملية وفنية "غير سياسية أو أمنية"، مثل نقص الموارد البشرية المحلية ذات الخبرة بالعمل البرلماني الإلكتروني، أو تدهور البنية الأساسية للبرلمان بحيث يصعب السير نحو البرلمان الإلكتروني قبل النهوض به ضمن خطة شاملة تتطلب تمويلاً ضخماً.. وهذه أمور لا تجذب اهتمام هذا التمويل الخارجي.

ومن حيث عدم الاستدامة في التمويل الخارجي للبرلمان الإلكتروني فتعود إلى الطبيعة السياسية للتمويل الخارجي ذاته، كما تعود أيضاً إلى تذبذب الوتيرة الإصلاحية / الانفتاحية في المناخ السياسي داخل البرلمان أو لدى الحكومة في أحيان أخرى، مما يضع المشروعات والبرامج التي تعتمد على التمويل الخارجي في حالة تأرجح، وازدواج وتضارب.

لهذه الأسباب لا يبدو التمويل الخارجي لمشاريع البرلمان الإلكتروني في الدول العربية كافياً بالمعنى المؤسسي المخطط، وليس من الناحية النقدية فقط. وتمثل بعض دول الخليج استثناءً أعلى هذه الملاحظة، إما لكونها هي في ذاتها دولاً مانحة، أو لكونها لا تعد كذلك في نظر المؤسسات الدولية المانحة بالنظر إلى مستويات المعيشة الجيدة لمواطنيها.

وقد لا يعوز برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي التمويل الخارجي، سواء في بنيتها التحتية الحديثة بالفعل أو في تمويل التوجه نحو البرلمان الإلكتروني من حيث استخدام الخبرات الماهرة أو المعدات الحديثة أو تمويل التدريب والاستشارات المتخصصة، لكنها تظل أقلية في الدول العربية، كما أنها عرضة أيضاً لتحدي الاستدامة بسبب تغير توجهات القيادة البرلمانية أحياناً.

والمقترح لمواجهة تحديات عنصر التمويل أمران: الأول: أن يقوم البرلمان بتحديد رؤيته وأهدافه من التوجه نحو البرلمان الإلكتروني ثم يضع خطة العمل ومؤشرات التمويل اللازم. الثاني: أن يسعى لزيادة نصيبه في الموازنة العامة للدولة "بالتشاور مع الحكومة، وإقناع المجتمع، ووفقاً للمعطيات الوطنية"، ثم يدرس إمكانات ترشيده الانفاق في موازنة البرلمان، ثم يدعو المجتمع المدني للتعاون ولاسيما رجال الأعمال والجمعيات الأهلية والنقابات والجامعات..

ثم يسعى إلى تمويل خارجي من المؤسسات الدولية، ثم الإقليمية، ثم المنح الثنائية من الحكومات الأجنبية، ثم المنح الثنائية من منظمات غير حكومية دولية، ثم المنح الثنائية من منظمات غير حكومية محلية، من الغرب والشرق.

العنصر الثالث: التدريب

لا تخلو سجلات وبرامج التدريب في البرلمانات العربية من موضوعات ذات صلة بالبرلمان الإلكتروني، مباشرة أو غير مباشرة، كما لا تتردد الجهات المانحة على الأغلب الأعم في تقديم



POWER POINT – OUTLOOK –).

ثانياً: تطبيقات الإنترنت، مثل محركات البحث، البريد الإلكتروني، وما تتطلبه من مستوى في إجابة الإنجليزية.
ثالثاً: نظم الاتصال وقواعد البيانات داخل البرلمان، مثل الشبكات الداخلية (INTRANET)، الدوائر التلفزيونية والمؤتمرات عن بعد، وقواعد البيانات، التي يستخدمها البرلمان بمختلف أشكالها ولغاتها.

العنصر الرابع: الإدارة

يكتسب هذا العنصر أهمية بالغة في منظومة التوجه نحو البرلمان الإلكتروني لأنه يحتوى على جانبي المسؤولية والمحاسبة، وكلاهما أساسى لتنفيذ خطة التحديث.
والمقصود بالإدارة في الواقع البرلمان العربي، ليس ثابتاً أو نمطياً، وإنما ينصرف غالباً إلى رئيس المجلس لما له من صلاحيات واسعة ورئاسية في إدارة المجلس، وأحياناً ما ينصرف إلى الأمين العام، حين ينظر إليه باعتباره "مسئولاً" عن تسيير الأمانة العامة ككل. وفي أحيان ثالثة تتوزع القيادة الإدارية للبرلمان بين (الرئيس / هيئة المكتب / الأمين العام / قيادات الكتل والأحزاب أو الجمعيات الرئيسية الممثلة في البرلمان)، ولكن نادراً جداً ما تكون إدارة البرلمان احترافية أو

قد لا يعوز برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي التمويل الخارجي سواء في بنيتها التحتية الحديثة بالفعل أو في تمويل التوجه نحو البرلمان الإلكتروني

مستقلة، وهذا هو بيت القصيد.
فلأن التوجه نحو البرلمان الإلكتروني يرتبط عضويًا بالتحديث ومواكبة التطور والتنافسية المستمرة، فإنه يحتاج إلى إدارة من نفس النوعية أي "الأقدر والأفضل في السوق"، وليس بالضرورة الأعلى درجة في السلم الوظيفي بالأمانة العامة. بعبارة أخرى، فإن عنصر الخبرة التخصصية ومعيار القدرة التنافسية يجب أن يكون أساس إدارة البرلمان الإلكتروني.

ويقود ذلك إلى ثلاثة أمور:
أن تسند الأدوار القيادية في مشروعات البرلمان الإلكتروني إلى أفضل الخبرات المتاحة من داخل أو خارج البرلمان ومحاسبتها دورياً وبشكل شفاف وعلى أساس برامج / خطط عمل واضحة.
توفير الاستقلالية اللازمة لعمل الإدارة، لكي لا تخضع لحسابات سياسية (متوقعة وطبيعية) داخل البرلمان، أو تتعطل بسبب تعقد إجراءات العمل واختلاط السياسي بالإداري، والشخصي بالمهني.
أن المقصود بالإدارة الاحترافية فيما سبق لا يعنى منصب الأمين العام، وإنما ينصرف إلى الإدارة التخصصية مثل مدراء المشروعات أو البرامج، في حين أن منصب الأمين العام، ونوابه، من الطبيعي أن يكون معيار الاختيار لشغلهم أعمق من الخبرات التقنية، وربما على أسس سياسية. باختصار، فإن الإدارة الاحترافية الداعمة للتوجه نحو البرلمان الإلكتروني تتكون من الأنظمة التالية:

العنصر الخامس: القبول الاجتماعي

شأن أي تقنية حديثة، يخضع البرلمان الإلكتروني إلى جدل يتسم باستقطاب محتمل بين مؤيد ومعارض. ومع تدخل عوامل وسيطة عبر الزمن، تتغير أوزان المؤيدين والمعارضين، وفقاً لاعتبارات

برامج تدريبية في هذه الموضوعات، وخصوصاً تلك التي تعقد في مقر الجهات المانحة أو في دول أجنبية... كما لا توجد برامج تدريبية أكثر جاذبية للعاملين في البرلمانات العربية من تلك المتعلقة بتقنيات المعلومات والأنظمة الإلكترونية، كما لا توجد برامج تدريبية تستحوذ على نصيباً أكبر من نصيب الـ (IT) في موازنات التدريب في الأمانة العامة للبرلمان، بسبب ارتفاع كلفة الاشتراك فيها أو بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية أيضاً لمن يستثمرون ما استثمره البرلمان فيهم للبحث عن عمل إضافي خارج البرلمان ١١.

ومع ذلك فإن عنصر التدريب اللازم لتحقيق البرلمان الإلكتروني في حاجة إلى دعامين، الأولى هي الشمول، والثانية هي الاستمرارية والتحديث، كما أنه يحتاج أن يكون شاملاً حتى يساهم في إعداد النظام البرلماني ككل للتوجه نحو العصر الإلكتروني، ولا يستثنى أطراف هذا النظام، كل بحسب معطياته السياسية والفنية والتعليمية، بحيث ينخرط في برامج التدريب كل من الأمانة العامة (القيادات والموظفين وعمال الخدمات... والأعضاء "المكتب ورؤساء اللجان والأعضاء ككل"...)، فضلاً عن المحررين البرلمانيين، والأطراف المدنية التي تتعامل مع البرلمان، كمراكز البحوث والجامعات وغيرها.

ومن ناحية أخرى فإن التدريب على البرلمان الإلكتروني يجب أن يكون قابلاً للاستمرار والتحديث، بحكم طبيعة التقنيات التي يعتمد عليها، وتسارع التطور في عصر التقنيات الفائقة، ربما بما لا يقل عن ٣ - ٥ مشاركات تدريبية للفرد في العام الواحد.

ومن ناحية ثالثة، فهذا النوع من التدريب يجب أن يكون عملياً، ويفضل أن يتم داخل البرلمان، في ضوء الملاحظات التالية:
استخدام أفضل الخبرات المتاحة في مجال تقنيات البرلمان الإلكتروني، ثم بشكل فريق مشترك يضم خبرات برلمانية، من الأمانة العامة ومن بين الأعضاء والمجتمع المدني، يقوم بتوصيف الواقع وقياس الاحتياجات وإعداد خطة عمل تنفيذية للتدريب، وتعرض على البرلمان لإقرارها.

إعداد مستلزمات التدريب داخل البرلمان.

قياس العائد من التدريب في ضوء تقويم الأداء وحجم ونوعية المساهمة في تشغيل آليات البرلمان الإلكتروني من جانب الموظفين والأعضاء والأطراف الأخرى من خارج البرلمان.

بناء كواد برلمانية متخصصة في تحديث الأنظمة، والتدريب عليها (إعداد المديرين TOT).

دمج مكونات التدريب في أساليب العمل الفعلي داخل البرلمان، جزئياً وتدرجياً، على غرار عمليات التحديث من خلال التشغيل في المرافق الكبرى (الاتصالات، نظم المعلومات...).

ربط الأداء في التدريب بنظم الحوافز والترقيات، تدريجياً.
وربما تبرز أهمية ثلاث موضوعات / حزم تدريبية تعزز التوجه نحو البرلمان الإلكتروني في الدول العربية هي:
أولاً: أساسيات الحاسب، مثل مجموعة المكتب (WORD – EXCEL)

(Transactional) وخفية (Hidden Cost)، قد تجعله أقل جدوى من الناحية الاقتصادية، وأقل فاعلية من الناحية البرلمانية.

من هنا تأتي أهمية أنشطة الترويج الذي يصاحب توجه نحو البرلمان الإلكتروني ودور هيكل الحوافز (مالية - فنية - معنوية) في تعديل توجهات أطراف البرلمان الإلكتروني إلى الاتجاه التشاركي والإيجابي^{١٢}.

ومن ناحية ثانية، يحتاج الأمر إلى بلورة مؤشرات برلمانية واضحة ومتطورة لقياس العائد من توجه نحو البرلمان الإلكتروني، ثم تعديل خطوات العمل وفقاً لنتائج القياس، وأن يكون القياس دورياً، على الأقل في كل دور انعقاد للبرلمان، وأن تتضمن هذه المؤشرات موضوعات جوهرية، منها:

معدلات المستخدمين، ونوعياتهم، ومجالات استخدامهم لتقنيات البرلمان الإلكتروني ومظاهره وتطبيقاته المتنوعة (مثلاً: درجة الأخذ بالتصويت الإلكتروني في الجلسات العامة وأعمال اللجان، كثافة استخدام الإنترنت كوسيط اتصالي بين البرلمان وأجهزته وأعضائه من ناحية، والمجتمع الداخلي والخارجي من ناحية أخرى، مستوى كفاءة واستخدام قواعد البيانات البرلمانية، مدى شفافية أعمال البرلمان باستخدام التقنيات الإلكترونية كنشر جدول الأعمال والمضابط وإصدارات البرلمان...).

استطلاع رأي الأعضاء، والموظفين، والمتعاملين مع البرلمان تجاه تطبيقات البرلمان الإلكتروني ومدى فاعليتها في الاتصال المتبادل وسهولة الاستخدام.

تحليل مضامين التغطية الإعلامية "الصحافة على وجه الخصوص" للتوجه نحو البرلمان الإلكتروني ومظاهره في البرلمان الوطني، باعتبار الإعلام مصدراً لاتجاهات الرأي العام.

التعرف على اتجاهات المواطنين المحليين "الناخبون / الدائرة / المنطقة" نحو استخدامات البرلمان الإلكتروني في التواصل مع ممثليهم في البرلمان.

من هذه العناصر (التقنين - التمويل - التدريب - الإدارة القبول الاجتماعي)، تتشكل قاعدة لمناقشة التوجه نحو البرلمان الإلكتروني في الدول العربية، الواقع واحتمالات المستقبل، ومن حيث الإمكانيات والمتطلبات، وكذلك الفرص والتحديات... وغير ذلك من جوانب الموضوع سياسياً وقانونياً وفنياً وبشرياً، وأخذاً في الاعتبار للظروف والمعطيات الوطنية لكل برلمان عربي على حدة.

بعضها غير متوقع، وبمعدلات غير ثابتة. فقد يأخذ التحول التقني في برلمان ما فترة أطول من نظيره أو حتى جاره الإقليمي، كما قد يسير التحول على إيقاع أسرع من مثيله في برلمان عربي عن آخر. ففي حين توجد برلمانات عربية تتمتع بوفرة في الموارد المالية والبشرية والتجهيزات التقنية والقبول الاجتماعي والسياسي العام لتكنولوجيا المعلومات، يوجد البعض الآخر الذي تنقصه أدوات العمل والمهام المكتبية، وبالطبع البنية الاتصالية التحتية للبرلمان الإلكتروني.

وكما أن بعض البرلمانات تقطع شوطاً تلو الآخر في أشهر قليلة، يستغرق الأمر في برلمانات أخرى فصلاً تشريعياً وربما أكثر لاتخاذ قرار بشأن مشروع لتحديث أجهزة الحواسيب بالبرلمان... وكل هذا يحدث في ظل لوائح برلمانية داخلية متشابهة كثيراً، وأوضاع تنظيمية متقاربة بين الأمانات العامة للبرلمانات العربية، الأمر الذي يبرز أهمية العنصر الذاتي والنظرة الشخصية للبرلمان الإلكتروني، وأن درجة "القبول العام" لهذا التوجه هي التي قد ترجح السير فيه، ومعدلات واتجاهات هذا السير.

وينصرف "القبول"، أيضاً، إلى نظرة المتعاملين مع البرلمان الإلكتروني بالمعنى الواسع (Stake Holders)، ومنهم الأحزاب / الجمعيات / الكتل / الفرق السياسية، ومنهم كذلك الإعلام البرلماني، والمجتمع المدني، وكذلك الحكومة، والرأي العام... فكلما كانت البيئة الحاضنة لهذا التوجه موالية (Conducive) كلما كانت فرصة نجاحه أكبر.

والحديث عن القبول الاجتماعي "العام" للتوجه نحو البرلمان الإلكتروني يثير قضيتين:

الأولى: ما هي درجة ونوعية "القبول" اللازمة لدخول عصر البرلمان الإلكتروني؟ وما دورها في خطة عمل البرلمان الإلكتروني؟

الثانية: كيف نستدل عليها؟ وبأي مؤشرات / مقاييس؟ فمن ناحية أولى، يصعب تصور برلمان إلكتروني يكون مفروضاً على الواقع المجتمعي العام، وعلى هيئة الأعضاء خصوصاً، وعلى منظومة الموارد البشرية بالأمانة العامة على وجه أخص، سواء كان الفرض من الداخل "الحكومة - الرئاسة" أو من الخارج (المجتمع المدني - الدول المانحة - المنظمات البرلمانية الدولية)، وإلا تعرض مشروع البرلمان الإلكتروني ككل لكلفة إضافية



القبول		الإدارة		التدريب		التمويل		التقنين	
محدود	ضيق	عام	محدود	شامل	جزئي	نادر	محدود	متوفر	ملزوم
المجموعة الابتدائية (سوريا - اليمن - السودان)		المجموعة المتوسطة (مصر - لبنان - المغرب - فلسطين)				المجموعة المتقدمة (الامارات - السعودية - البحرين - الكويت)			

ملاحظات مقارنة في التوجه نحو البرلمان الإلكتروني في بعض الدول العربية

الهولندية، الألمانية، وبنوك ومنظمات مثل بنك التنمية الأفريقي.
- التآرجح: يسير المشروع خطوات ثم يتعثر ثم يتم إحياءه..
والازدواج: حين يتعاقد البرلمان مع عدة مشروعات تقدم نفس الخدمة، ولا تنتج أثراً جمعياً في عمل البرلمان بقدر ما يستفيد البرلمان منها جميعاً بالحصول على أعداد أكبر من الحواسيب والسيارات المنوطة..
والتضارب: عندما تتعارض المشروعات داخل البرلمان، أو يتعارض مشروع داخل البرلمان مع مشروع "برلماني" خارج البرلمان.
- قد يرادف البعض بين الجمعيات الأهلية من ناحية، وتلقى المنح الأجنبية من ناحية أخرى، وكأن العمل الأهلي فقير على الدوام، وهذا غير دقيق، حيث يوجد العديد من الجمعيات الأهلية "المانحة" في الدول العربية، بالخليج وغيره أيضاً.
- ويعد الترتيب السابق خطة مقترحة لتحديد مصادر التمويل الخارجي للتطوير البرلماني عموماً.
- منها، على سبيل المثال، التطبيقات، الحزم الاحصائية، البرمجيات، الشبكات، الصيانة، قواعد البيانات، لغة الحواسيب، تصميم صفحات على الإنترنت.
- وربما حتى أثناء الدوام، وبإمكانات البرلمان نفسه، لحصول على دخل شخصي إضافي!
- مثلاً: جائزة معنوية / أدبية لأنشط عضو في استخدام تقنيات البرلمان الإلكتروني، أو حافز لأنشط الموظفين في هذا المجال، برامج نوعية بعض المعلومات، بين الأعضاء والموظفين والمجتمع..

• أستاذ الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة

- مثلما يحدث في البنوك أو شركات الاتصالات...، حيث يصبح الأخذ بالتقنية الحديثة أحد معايير الجودة بالإضافة إلى أحد عناصر الرشادة الاقتصادية التي تبغى تعظيم الربح وتقليل التكلفة.
- مثل توجه الأحزاب نحو تعزيز قاعدتها بين الشباب "الحديث" بالوسائل الاتصالية المتقدمة.
- والسؤال هنا: هل هناك رصد لمعدلات مستخدمي الإنترنت وزوار صفحات البرلمان، وتحليل نوعية الزوار والغرض من زيارتهم لموضع المجلس؟
- حيث تتوافر عدة مصادر من المنح الأجنبية، كما تتعرض أسعار التقنية إلى انخفاض شبه مستمر، بفعل المنافسة...، فضلاً عن الموارد المحلية الرسمية، أو من هيئات مدنية أو هبات خاصة وطنية.
- لا يقصد رفض استخدام طريقة رفع الأيدي، كوسيلة تستخدم أحياناً في التصويت، وخصوصاً في اجتماعات اللجان، وإنما أن يكون التصويت الإلكتروني واجباً في أمور جوهرية، مثل: إعلان نتيجة التصويت على مشروع القانون النهائي (موافقون-رافضون-ممتنعون)، أو التأكد من صحة نصاب الجلسة (عدد الحاضرين في الجلسة).
- ومن أنشط الجهات في هذا المجال: المعهد الديمقراطي الأمريكي (NDI)، والمعهد الجمهوري الأمريكي (IRI)، وكالة المساعدات الأمريكية (USAID)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وجمعيات ومراكز بحثية دولية متخصصة مثل البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، IFES، IDEA INT، ومؤسسة وستمنستر، والوكالات

وبنوك ومنظمات مثل بنك التنمية الأفريقي.
٧ التآرجح: يسير المشروع خطوات ثم يتعثر ثم يتم إحياءه..
والازدواج: حين يتعاقد البرلمان مع عدة مشروعات تقدم نفس الخدمة، ولا تنتج أثراً جمعياً في عمل البرلمان بقدر ما يستفيد البرلمان منها جميعاً بالحصول على أعداد أكبر من الحواسيب والسيارات المنوطة..
والتضارب: عندما تتعارض المشروعات داخل البرلمان، أو يتعارض مشروع داخل البرلمان مع مشروع "برلماني" خارج البرلمان.
٨ قد يرادف البعض بين الجمعيات الأهلية من ناحية، وتلقى المنح الأجنبية من ناحية أخرى، وكأن العمل الأهلي فقير على الدوام، وهذا غير دقيق، حيث يوجد العديد من الجمعيات الأهلية "المانحة" في الدول العربية، بالخليج وغيره أيضاً.
٩ ويعد الترتيب السابق خطة مقترحة لتحديد مصادر التمويل الخارجي للتطوير البرلماني عموماً.
١٠ منها، على سبيل المثال، التطبيقات، الحزم الاحصائية، البرمجيات، الشبكات، الصيانة، قواعد البيانات، لغة الحواسيب، تصميم صفحات على الإنترنت.
١١ ، وربما حتى أثناء الدوام، وبإمكانات البرلمان نفسه، لحصول على دخل شخصي إضافي!
١٢ مثلاً: جائزة معنوية / أدبية لأنشط عضو في استخدام تقنيات البرلمان الإلكتروني، أو حافز لأنشط الموظفين في هذا المجال، برامج نوعية بعض المعلومات، بين الأعضاء والموظفين والمجتمع..

١ مثلما يحدث في البنوك أو شركات الاتصالات...، حيث يصبح الأخذ بالتقنية الحديثة أحد معايير الجودة بالإضافة إلى أحد عناصر الرشادة الاقتصادية التي تبغى تعظيم الربح وتقليل التكلفة.
٢ مثل توجه الأحزاب نحو تعزيز قاعدتها بين الشباب "الحديث" بالوسائل الاتصالية المتقدمة.
٣ والسؤال هنا: هل هناك رصد لمعدلات مستخدمي الإنترنت وزوار صفحات البرلمان، وتحليل نوعية الزوار والغرض من زيارتهم لموضع المجلس؟
٤ حيث تتوافر عدة مصادر من المنح الأجنبية، كما تتعرض أسعار التقنية إلى انخفاض شبه مستمر، بفعل المنافسة...، فضلاً عن الموارد المحلية الرسمية، أو من هيئات مدنية أو هبات خاصة وطنية.
٥ لا يقصد رفض استخدام طريقة رفع الأيدي، كوسيلة تستخدم أحياناً في التصويت، وخصوصاً في اجتماعات اللجان، وإنما أن يكون التصويت الإلكتروني واجباً في أمور جوهرية، مثل: إعلان نتيجة التصويت على مشروع القانون النهائي (موافقون-رافضون-ممتنعون)، أو التأكد من صحة نصاب الجلسة (عدد الحاضرين في الجلسة).
٦ ومن أنشط الجهات في هذا المجال: المعهد الديمقراطي الأمريكي (NDI)، والمعهد الجمهوري الأمريكي (IRI)، وكالة المساعدات الأمريكية (USAID)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وجمعيات ومراكز بحثية دولية متخصصة مثل البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، IFES، IDEA INT، ومؤسسة وستمنستر، والوكالات الهولندية، الألمانية،